|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| itu_logo | **الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA-16)****الحمامات، 25 أكتوبر - 3 نوفمبر 2016** | CCITT/ITU-T 60th Anniversary logo |
|  |  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | الوثيقة 48-A |
|  | 6 أكتوبر 2016 |
|  | الأصل: بالإنكليزية |
|  |
| الولايات المتحدة الأمريكية |
| مساهمة من الولايات المتحدة الأمريكيةإلى الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016 |
|  |

|  |  |
| --- | --- |
| تعرض هذه الوثيقة موقف الولايات المتحدة الأمريكية في الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016. | **ملخص:** |

تشيد الولايات المتحدة بالاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) وحكومة تونس على استضافة الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016 في مدينة الحمامات المرموقة. ويطوي هذا العام ستين عاماً من أعمال التقييس التي قام بها قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات.

التقييس في قطاع تقييس الاتصالات: الماضي والحاضر

تكثر إنجازات السنوات الستين الماضية ويجدر الاحتفاء بها. وهي ترسم أيضاً، بمرور الوقت، تغيّرات ذات شأن في مشهد الاتصالات العالمية. فتوصيات قطاع تقييس الاتصالات، بما فيها تلك المتعلقة بنظام التشوير 7 (SS7) والخط الرقمي للمشترك (DSL) وخطة ترقيم الهاتف الدولي (E.164) وأسعار المحاسبة والتسوية الدولية، وتلك التي وضعت بالاشتراك مع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي/اللجنة الكهرتقنية الدولية (ISO/IEC) بشأن تشفير الفيديو أو الصورة، إنما هي توصيات يُستعان بها لتسهيل التشغيل البيني والتوافق بين أنظمة الاتصالات على الصعيد العالمي، وقد ساعدت في بزوغ العالم الموصول بينياً المنصوص عليه في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات. بيد أن الإنجازات الخصبة لقطاع تقييس الاتصالات تحققت خلال عصر كانت فيه الحكومات، في السواد الأعظم من البلدان، تملك أو تشغِّل أو توغل في تنظيم شبكات اتصالات وطنية ودولية مكرسة لتزويد المشتركين بخدمات الهاتف من طرف إلى طرف. وفي تلك البيئة، كانت منظمة معايير حكومية دولية مثل قطاع تقييس الاتصالات هي هيئة التقييس المفضلة لوضع المعايير (التوصيات) التي تقودها الحكومات "من أعلى إلى أسفل".

لقد طرأ تغيّر مثير على قطاع الاتصالات في العقدين الماضيين، ولا بد من أن يتغير قطاع تقييس الاتصالات أيضاً لتلبية احتياجات الصناعة التي يخدمها واحتياجات الدول الأعضاء التي تدعم القطاع. ففي معظم البلدان، لم يعد قطاع الاتصالات مؤلفاً من الشركات التي تملكها وتشغِّلها الحكومة. وبدلاً من ذلك، تشكل استثمارات القطاع الخاص إلى حد كبير قاطرة قطاع الاتصالات بتشجيع من التحرير والمنافسة. وحدث تحول في الشبكات التي كُرست تقليدياً للمهاتفة بصورة حصرية، بفعل الاعتماد المتزايد على التكنولوجيات القائمة على بروتوكول الإنترنت (IP)، وظهور شبكات الاتصالات الثابتة والمتنقلة ذات النطاق العريض، في الآونة الأقرب، من أجل تقديم النفاذ إلى الإنترنت وإلى خدمات الصوت والفيديو والبيانات. وبالإضافة إلى ذلك، شجع استخدام الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت "الابتكار دون إذن" على تقديم وتطوير خدمات وتطبيقات لا تحتاج إلى معايير قبل إطلاقها، على عكس الشبكات العمومية الدولية العامة التي يمكن أن تقدَّم عبرها.

واختلفت هذه التغيرات عن النُهُج التقليدية في أوجه عديدة وعلى نحو لافت للنظر، غير أن نفعها ثبت على المدى الطويل للحكومات وصناعة الاتصالات، والأهم من ذلك كله، للمستهلكين ومصالح الأعمال. فحسب "تقرير قياس مجتمع المعلومات 2015" للاتحاد، حققت البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء مكاسب كبيرة من حيث التيسر، والقدرة على تحمل التكاليف، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في العقد الماضي. وحول العالم، في الأسواق النامية والمتقدمة، تتجلى فوائد الحلول اللامركزية القائمة على السوق، التي وُضعت دون معايير تقودها الحكومات، في استحداث التطبيقات المتنقلة واستخدامها واسع النطاق، بما في ذلك الصيرفة المتنقلة والنصوص المتنقلة والصحة الإلكترونية.

وفي ضوء هذه التغيّرات الأساسية في قطاع الاتصالات، والفوائد التي جلبتها للمجتمع، يجب على قطاع تقييس الاتصالات أن يعيد النظر في ما يركز عليه وفي أساليب عمله. فقطاع الاتصالات المفعم بالحراك يعتمد اليوم على سرعة استحداث تكنولوجيات وخدمات جديدة، دون انتظار عملية التقييس التي تقودها الحكومات من أعلى إلى أسفل. ويبين تصاعد عدد التجمعات والمنظمات وهيئات التقييس التي تقودها دوائر الصناعة أن موضع نشاط التقييس قد انتقل من المنظمات الحكومية الدولية إلى المنظمات التي تقودها دوائر الصناعة. وحريّ بقطاع تقييس الاتصالات أن يركز بدلاً من ذلك على تحسين عملياته وتضييق نطاق أنشطته ليكون أكثر استجابة لبيئة الاتصالات المتغيرة.

الأفق المستقبلي

ترى الولايات المتحدة أن أعمال التقييس في قطاع تقييس الاتصالات ينبغي أن تركز على الجوانب التقنية لخدمات الاتصالات الدولية المقدمة للجمهور والتي تقع ضمن اختصاص قطاع تقييس الاتصالات وتتطلب الاتفاق والتعاون بين الحكومات، أي المجالات التي يغيب فيها السوق أو لا يعمل فيها على ما يرام. ومما يتسم بالأهمية ويتسق مع دستور واتفاقية الاتحاد أن هذا العمل ينبغي أن يركز على "تقييس الاتصالات على الصعيد العالمي". وسيضمن مثل هذا التركيز الالتزام بالصكوك الأساسية للاتحاد الدولي للاتصالات، وسيحافظ على الموارد المحدودة بتجنب ازدواجية العمل في قطاعي الاتحاد الآخرين أو هيئات التقييس الأخرى، وسيوفر هذه الموارد لأعمال حاسمة أخرى في الاتحاد، كأعمال بناء القدرات في قطاع التنمية.

وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من الحفاظ على نُهج التوجه من أسفل إلى أعلى في وضع المعايير الدولية، استناداً إلى مصلحة واسعة النطاق ومتنوعة جغرافياً، بما يؤكد أسبقية العضوية في الاتحاد الدولي للاتصالات. وينبغي أن تكون المساهمات تقنية الطابع وأن يُنظر فيها عبر عملية شاملة للجميع وشفافة تُسفر عن نتائج مرنة عالية الجودة، ومحايدة إزاء التكنولوجيا، وتعزز الحلول غير مسجلة الملكية، وترتكز إلى التوافقات. ويسترعي ذلك اهتماماً خاصاً في مجال التكنولوجيات الناشئة، بما فيها إنترنت الأشياء (IoT)، حيث يُمكن للتقييس السابق لأوانه أن يُعيق الابتكار دون قصد. ويجب أيضاً أن تكون توصيات قطاع تقييس الاتصالات محايدة إزاء السياسات العامة، بحيث يتسنى تطبيق آليات تقنية لدعم أنواع مختلفة من السياسات. فلئن أمكن، على سبيل المثال، تقييس آلية تقنية لحماية البيانات بشكل عام والبيانات الشخصية على وجه التحديد، فإن تحديد أي نوع من البيانات ينبغي أن يُصنَّف على أنه حساس ويتطلب مثل هذه الحماية هو شأن سياسة سيادية.

وينبغي أن تسعى عمليات وضع التوصيات وإقرارها إلى ضمان أن بلوغ المقترحات مستوى التوازن والوضوح التقني وأنها تُعبّر عن المتطلبات أو المواصفات أو المبادئ التوجيهية أو الخصائص التي وُضعت بتوافق الآراء من أجل استخدامها كأساس للتعاون الدولي. وتكتسي شواغل الجودة والعمليات أهمية خاصة في قطاع تقييس الاتصالات، نظراً لطبيعته الحكومية الدولية. ففي العديد من البلدان، تُعتمد توصيات قطاع تقييس الاتصالات كلوائح وطنية، تمنحها وضعاً قانونياً في تلك البلدان لا تحظى به المعايير التي وضعتها المنظمات الأخرى غير الحكومية. وننوه أيضاً إلى أن مبادئ الشفافية والانفتاح والحياد والتوافق والفعالية ووثاقة الصلة لا ترد في دستور واتفاقية الاتحاد فحسب، بل ترد مثيلاتها أيضاً في "القرارات والتوصيات" التي اعتمدتها لجنة منظمة التجارة العالمية بشأن العوائق التقنية أمام التجارة، والتي ينتمي إليها العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد.

أولويات الولايات المتحدة

تعتقد الولايات المتحدة أن المعايير يمكن أن تشكل حافزاً للنمو الاقتصادي، وأن قطاع تقييس الاتصالات يمكن أن يؤدي دوراً هاماً، بالنسبة إلى الدول الأعضاء قليلة الخبرة في التقييس، كأسوة حسنة يُحتذى بها في وضع المعايير في المجالات التي تقع ضمن ولاية قطاع تقييس الاتصالات. إلا أننا نعتقد أن قطاع تقييس الاتصالات يجب أن يجري تغييرات كبيرة في محور تركيز أعماله وعملياته في ضوء تطور سوق الاتصالات لضمان استخدام الموارد المحدودة بما يحقق أقصى فائدة لأعضاء الاتحاد ويثبِّت قطاع تقييس الاتصالات على قدم آمنة وإيجابية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تركز مقترحات الولايات المتحدة على تحسين أساليب عمل قطاع تقييس الاتصالات لضمان أن يُنتج القطاع معايير دولية عالية الجودة تقع ضمن اختصاص قطاع تقييس الاتصالات وتعبِّر عن احتياجات الدول الأعضاء وأعضاء القطاع.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_